



تأثير آليات رقابة الحوكمة على جودة الإفصاح المالي في السياق الجزائري
The impact of governance oversight mechanisms on the quality of financial
reporting in the Algerian context

عباس بن يمينه (*)

د. نوال سمرد

جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

absba2266@yahoo.f

nawelsemred@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/09/25

تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو النظر في أثر بعض خصائص مجلس الإدارة ومؤشرات جودة التدقيق الخارجي كآليات رقابة الحوكمة على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية التي نشرتها عينة من 85 شركة جزائرية مساهمة على مدى 3 سنوات من 2014 إلى 2016. ولتحقيق هذه الغاية، قمنا بتطوير نموذج يربط جودة المعلومات المالية بالمتغيرات المتصلة بخصائص مجالس الإدارة وجودة تدقيق الحسابات. وتم استخدام برنامجي التحليل الإحصائي SPSS و R لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجمع بين وظائف المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤثر تأثيرا إيجابيا على المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها. وكذلك وجود تحفظات في تقرير تدقيق الحسابات يؤثر تأثيرا سلبيا في جودة المعلومات المالية. أما باقي الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة وارتباط المدقق بمكتب تدقيق عالي يبدو أنها لا تؤثر على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية.

الكلمات الدالة:

جودة الإفصاح عن المعلومات المالية، الحوكمة، مجلس الإدارة، التدقيق الخارجي، المستحقات الاختيارية .

تصنيف Jel : C33 ، G34 ، M48.

(*) المؤلف المرسل: بن يمينه عباس: absba2266@yahoo.f



Abstract:

The objective of this study is to consider the effect of some of the characteristics of the Board of Directors and the indicators of external audit quality such as governance control mechanisms on the quality of financial information disclosure published by a sample of 85 Algerian joint-stock companies over a period of 3 years from 2014 to 2016. To achieve this aim, we have developed a model that links the quality of financial information with the variables related to the characteristics of boards of directors and the quality of auditing. And using the statistical analysis program SPSS and R to test the validity of the study hypotheses. The results of the study showed that the accumulation of functions of both, the Chief Executive and the Chairman of the Board positively affects the financial reporting information. Likewise, the existence of reservations in the audit report negatively affects the quality of financial reporting information other variables have no effect.

Key Words: quality of financial reporting, corporate governance, board of directors, external audit, discretionary accrual.

1- مقدمة:

الفضائح المالية التي شهدتها العقدين الأخيرين، تؤكد الأشكال المختلفة لعيوب الحوكمة، وتذكر بقوة، بأن للمسيرين دوماً الفرصة والخيال الواسع لإظهار الوضع المالي الإيجابي في الحسابات، مستفيدين على وجه الخصوص، من وضع يفرضي إلى عدم تماثل المعلومات. ومع هذه التلاعبات المحاسبية، فإن الحسابات الاجتماعية تفقد مصداقيتها وموثوقيتها المطلوبة. ويهدف الحفاظ على ثقة المستثمرين في السوق المالية، قام المشرعون بالمصادقة على سلسلة من التنظيمات الرامية إلى الكشف بشكل أفضل عن المعلومات المالية، والتي يتعين على الشركات التجارية ألا تكتفي بالامتنال لها، بل يتعين عليها أيضاً أن تقدمها في تقاريرها وفي وثائقها الرسمية، حتى لو استدعى الأمر إعطاء الأولوية للشكل بدلاً من الجوهر. وفي السياق الجزائري، تم اعتماد نظام محاسبي جديد تستند مبادئه في التقييم والمحاسبة إلى المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، مع الالتزام بإيداع ونشر الحسابات الاجتماعية لفئة معينة من الشركات في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.



لقد كان هناك الكثير من الكتابات المتعلقة بخصائص آليات الحوكمة، لكن القليل منها من اهتم بكيفية تنفيذ الشركات لهذه الآليات. نحاول في مقالنا هذا، معالجة جودة المعلومات المالية في إطار حوكمة المؤسسات. إن نتائج التقديرات المستخدمة في نموذج الارتداد الخاص بنا تهدف إلى تحديد وجود صلة بين آليات الحوكمة وجودة المعلومات المالية. تحصى الكتابات العلمية العديد من الأعمال التي تتناول جودة المعلومات المالية. تم اقتراح أساليب لعنصر الجودة من طرف (Shipper et Vincent 2003)، بينما يناقش مؤلفون آخرون الطبيعة المتعددة الأبعاد لجودة المعلومات المالية (Dechow, et al. 2012)، بيد أنه لم يتم القيام إلا بقدر ضئيل من العمل بشأن الربط بين آليات إدارة الشركات وجودة المعلومات المالية في الجزائر ولا سيما بشأن العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية، ويبدو من خلال استعراضنا للمؤلفات أن نتائج البحوث المتعلقة بتأثير آليات إدارة الشركات على جودة المعلومات التي يتم الاضطلاع بها في مختلف السياقات الخارجية تظل مشتركة إلى حد ما. تؤكد بعض الدراسات تأثير هذه الآليات على جودة المعلومات، بينما تنكر دراسات أخرى ذلك التأثير. ومن الناحية المنهجية، يمكن قياس المتغير: جودة المعلومات المالية، إما بمستوى الإفصاح أو بمستوى إدارة النتيجة. يرى عدد كبير من المؤلفين والدراسات أن إدارة النتائج هي المقياس الأفضل لتحديد جودة التقارير المالية، وهذا يفسر استخدام العديد من المؤلفين مثل (Ahmed et Ali 2009)، (Tariverdi, Moradsadehfard et Rostami)، (2012) إدارة النتائج كمقياس لجودة التقارير المالية التي لا تعد شيئا آخر غير إنتاج للمعلومات المالية. وتبحث دراستنا هذه في شفافية وجودة المعلومات المالية المضمنة في التقارير المالية في السياق الجزائري. وعلى ضوء هذه العناصر، يمكننا أن نطرح مشكلة البحث التالية: هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة والعوامل المؤثرة في التدقيق الخارجي على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي، نقترح بعض الفرضيات بشأن تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها:

أ- فرضيات متعلقة بخصائص مجلس الإدارة:

ف1: يرتبط الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة وأدوار المدير العام ارتباطاً سلبياً بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية؛

ف2: يرتبط حجم مجلس الإدارة ارتباطاً سلبياً بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية؛



ف3: ترتبط مشاركة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة ارتباطاً إيجابياً بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية.

ب- فرضيات متعلقة بجودة التدقيق:

ف4: وجود تحفظات في تقارير تدقيق الحسابات يرتبط بصورة سلبية بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية؛

ف5: الارتباط بمكتب تدقيق دولي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية.
ج- الهدف والغرض من البحث

دوافع هذه الدراسة نابعة من حقيقة أن دراسة جودة المعلومات المالية المنشورة والأداء المعلوماتي للبيانات المالية تهم المشرع وواضعي المعايير الذين يمكنهم في نهاية هذا العمل إدراك ما إذا كانت البيانات المالية للشركات الجزائرية تعكس الواقع الاقتصادي. وهذا البحث له أهميته، حيث أن غالبية الشركات التي تشكل النسيج الصناعي والتجاري الجزائري هي شركات أسرية، فإن تضارب المصالح ليس له أهميته بين المساهمين الذين يكتفون بإبلاء أهمية لجودة المعلومات المالية والمحاسبية في البيانات المالية.

2- ماهية الإفصاح المحاسبي وأنواعه وقياس جودته

2-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي: عُرِف الإفصاح المحاسبي على أنه: "إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (ناجي 1996) وعُرِف أيضاً على أنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. (الصبان 1996) أيضاً عُرِف الإفصاح على أنه: العلانية والنشر للبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات. (عباس 1993) (Chiappeta, Shaw et Wild 2009) عرّفوا الإفصاح المالي على أنه وسيلة لتوصيل المعلومات المالية المفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وغيرها من الأعمال. أهم مصدر للمعلومات المالية هو البيانات المالية للشركة، فقط كي تلعب دورها بالكامل، كوسيلة لدعم المعلومات واتخاذ القرار، يجب أن تلي القوائم المالية متطلبات معينة تتعلق مباشرة بالوضوح والموثوقية والأهمية والمقارنة. وهذه المعلومات المفيدة لمن ولأي غرض سيتم استخدامها. إن الهدف الأساسي من إعداد التقارير



المالية هو توفير قواعد تسمح باتخاذ القرار، أي الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة والتحقق من تطور النتائج.

2-2- أهمية الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها، والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات؛ حيث أن كمية وطبيعة المعلومات المنشورة تخضع للموازنة ما بين (القاضي، 2008):

- كفاية المعلومات والتفاصيل التي من شأنها إحداث تغيير في قرار المستخدم؛
- الأخذ بعين الاعتبار الكافي بأن تكون المعلومات مفهومة للمستخدم؛ مع اعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح (Kieso 2005) ؛

- في العشرة أعوام الأخيرة؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كثيراً من المعايير المحاسبية التي تحتوي بجوهرها كثيراً من الجوانب التي تتعلق بالإفصاح، ومن أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح الآتي (Kieso 2005): التعقيد في بيئة الأعمال، الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب؛ فالمستخدم يحتاج لمعلومات جارية وفعالة ولها قيمة تنبؤية دائماً، استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف حيث تتطلب الجهات الحكومية الإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية.

- وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها: (فرج 2007) أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف، تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة، تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأهداف المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ. وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمنشأة ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها (سفير، 2009)، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.



3-2- أنواع الإفصاح المحاسبي: نظرا لأهمية الإفصاح واعتباره ركيزة أساسية ومصدر تعزيز للإدارة الرشيدة ويخدم مصالح مختلف الأطراف فتتم تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي: (رزق 2009)

2-3-1- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرار، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2-3-2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيع مصلحة فئة، معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

2-3-3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف بسبب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-3-4- الإفصاح الملانم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

2-3-5- الإفصاح الإعلامي: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

2-3-6- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.



7-3-2- الإفصاح الاختياري: يتوفر المديرين معلومات عن الأداء المالي المستقبلي أكثر من غيرهم من الخارج وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة المعاملات وزيادة السيولة (حنان 2003).

8-3-2- الإفصاح الأمين: وهو يعكس الأوضاع الحقيقية، لغته سهلة مفهومة للعامة والخاصة يساعد بأمانة على فهم المحتوى الواجب الإفصاح عنه.

مما سبق نستخلص أنه تتعدد أنواع الإفصاح بتعدد احتياجات أصحاب المصالح فكل نوع من الأنواع السابقة يخدم ويولي احتياجات فئة معينة وكل هذه الأنواع تجسيد للبيانات المالية.

4-2- قياس جودة الإفصاح المالي: تقديم إدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية والإفصاح عن الاحتيال والمساهمة بالمعلومات من البيانات المالية مقاسة بتصور المحللين هي الأدوات الأكثر استخداما لقياس جودة الإفصاح (He, et al. 2009) .. يعتبر (Van Best, Braam et Boelens 2009). إن جودة الإفصاح المالي مفهومة من خلال إدارة الأرباح، والتعديلات المالية والامتثال للمواعيد النهائية لنشر النتيجة. يعتقد مؤلفون آخرون أن أكثر التدابير شيوعاً لتقدير جودة التقارير المالية هي بالمستحقات الاختيارية وإعادة صياغة الحسابات.

3- آليات الحوكمة وجودة المعلومات المالية:

تؤكد أغلب نظريات المؤسسات أن جودة المعلومات المالية يمكنها أن تقلل من تكاليف الوكالات والتكاليف المالية، وتعتبر نظرية الوكالة جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها وسيلة فعالة لخفض تكاليف الإشراف والرقابة على المديرين التنفيذيين من طرف المستثمرين والدائنين، ولتجنب أي نزاع مع مختلف شركاء المؤسسة وحماية مصالحه الشخصية، يختار المدير استراتيجية للإفصاح الطوعي عن معلومات معينة، فضلاً عن ذلك فإن جودة المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها تعمل على خفض التكاليف المالية التي تنجم عن معاملات الشركة، والحد من مستوى عدم اتساق المعلومات بين المستثمرين والمديرين، وتجانس توقعات المستثمرين. وبالإضافة إلى نظرية الوكالة، ساهمت نظرية الإشارة أيضاً في تفسير أهمية جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين، والواقع أن هذه الشركات لديها مصلحة في الإبلاغ، في سياق التباين في المعلومات بين المستثمرين الخارجيين ومديري الشركات، من خلال جودة المعلومات التي يتم الكشف عنها للسوق المالية بشأن احتمالات ربحية أعمالها التجارية من أجل الحصول على شروط تمويل جيدة وخفض تكاليف تمويلها، لقد تم اختبار العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركة وجودة المعلومات المالية في الكتابات المحاسبية من



خلال دراسة العلاقة بين مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح من ناحية ومستوى الإفصاح في البيانات المالية وخصائص مجلس الإدارة من ناحية أخرى.
فيما يلي، نقدم قراءة في الكتابات المتعلقة بتأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية.

3-1- مجلس الإدارة وجودة المعلومات المالية:

لعلّ هذا العنصر هو الأكثر أهمية والأعلى من بين أكثر العناصر التي خضعت للدراسة و وضع للمعايير، نظراً لوضوحه وأهميته في جودة وفعالية إدارة الشركات. إن أدوار مجلس الإدارة، بما عليه من التزامات، كممثل للمساهمين، أو كعنصر ائتمان، يتولى كذلك مهمة تنسيق توزيع المخاطر والفوائد التي تمنحها مختلف الجهات الفاعلة، فإنه هو المسؤول عن التحكم في الموارد وخدمتها وحيازتها، ونظراً للضغوط التي يمارسها المستثمرون وتزايد المتطلبات التشريعية فيما يتصل بدور مجلس الإدارة ومسؤولياته، فإن العديد من المجالس تختار إنشاء لجان متخصصة لتفويض بعض المهام المعقدة إلى الأفراد من ذوي المعرفة والخبرة المحددة لتعزيز الحكم الرشيد، بيد أن فعالية المجلس كآلية للمراقبة وإدارة الشركات ليست مضمونة دائماً، ويبدو أن جودة الرقابة التي يمارسها المجلس تعتمد على خصائص هذا الأخير، وتتمثل الخصائص الرئيسية التي قد يكون لها أثر على ممارسة الرقابة وبالتالي على جودة المعلومات المالية فيما يلي:

- أولاً، ازدواجية دور المدير التنفيذي كرئيس لمجلس الإدارة؛
- ثانياً: إن حجم مجلس الإدارة، أي إذا كان أكبر مما ينبغي، يميل إلى تأييد خفض جودة العمل؛
- وأخيراً، فإن هيكل مجلس الإدارة، الذي يشير، من ناحية، إلى وجود لجان فرعية متخصصة أو عدم وجودها، ومن ناحية أخرى إلى نسبة الأعضاء الداخليين والخارجيين في المجلس.

3-1-1 الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي:

جانب آخر من جوانب استقلال مجلس الإدارة يتعلق بالسلطة داخل المجلس نفسه، ويكون بالفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة. لا وجود لقاعدة تشريعية تحد من الممارسة المزدوجة لوظائف رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، على الرغم من أن دليل الممارسة الجيدة يوصي بفصل الوظائف، لأن الجمع بين الوظائف قد



تدفع الفرد إلى إظهار انتهازية تتعارض مع مصالح المساهمين، خاصة بسبب السلطة المتزايدة التي يتمتع بها على قرارات المجلس. ويرى رأي آخر أن هذا يشكل وسيلة جيدة لتعزيز القيادة داخل المنظمات، إذ تسمح الوظيفة المزدوجة لرئيس مجلس الإدارة بالتحكم في المعلومات المتوفرة للأعضاء الآخرين، كما يكون لها أثر محتمل يتمثل في التدخل في الوظيفة الرقابية لأعضاء المجلس. وتصف هذه الأبحاث فعالية المجلس في أنشطة الرقابة التي يقوم بها بأنه أقل أهمية عندما يكون الرئيس التنفيذي أيضاً رئيساً لمجلس الإدارة، وتعتبر نظرية الوكالة وجود هيكل مزدوج في شركة عائقاً أمام فعالية آليات مراقبة هيكل الحكم وتوصي بفصل الأدوار، ويمكن للفصل بين الأدوار أن يزيد من جودة الرقابة وبالتالي يقلل من احتمال احتجاز القادة للمعلومات (Mezghani et Ellouze 2007).

3-1-2- حجم مجلس الإدارة:

منذ وضع قانون الضمان المالي SOX حيز التنفيذ، ازداد حجم مجالس الإدارة واستقلالها (Chhoachaharia et Grinstein 2005). يتم تحديد الحجم والهيكل الأمثل لمجلس الإدارة حسب احتياجات الشركات (Boone, et al. 2005)، وفي حالة الشركات النامية، يشهد حجم مجلس الإدارة نمواً سريعاً في المرحلة التي تتسم بالنمو السريع، هذا ما يثبت أن صاحب المشروع يتطلب مساهمة زيادة الخبرة، وزيادة علاقات العمل، والمكافأة، وتمثل مجالس الإدارة ذات الحجم الكبير مجموعة من أصحاب الكياسة وذوي التوافق السياسي الوثيق، وهي مجموعة يسهل على رئيس مجلس الإدارة السيطرة عليها بسبب الفرص المحدودة التي تتاح لكل عضو، إن عدم كفاءة المجالس ذات الحجم الكبير تنبع من الصعوبات في الاتصال والتنسيق بين أعضاء مجالس الإدارة، ما يجعل عملية صنع القرار أكثر إرهاقاً، ويقدم الإداريون هامش تحرك للمسيرين في التصرف بطريقة انتهازية، إن تأثير حجم المجلس على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها ليس واضحاً، ولكن من خلال استقرار الحجج السالف ذكرها، يتبين أن المجالس ذات الحجم الصغير أكثر فعالية وبالتالي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات.

3-1-3- تشكيلة واستقلالية مجلس الإدارة:

يشكل مجلس الإدارة قمة هرم نظام الرقابة في أي مؤسسة، وهو مسؤول عن مهمتين: مراقبة المديرين العامين والتصديق على القرارات (Fama 1980)، ولتنفيذ مهامه، يتوجب على المجلس أن تتضمن تشكيلته الإداريين الداخليين لحضور عملية التصديق على القرارات، نظراً لمعرفتهم المطلعة على خبايا الشركة، كما يتوجب تشيله من إداريين خارجيين



مستقلين وموضوعيين لتجسيد عملية الرقابة (Peasnell, Pope et Yeung 1998) أيد الباحثون المشتغلون بشؤون حوكمة المؤسسات فكرة أنّ الإداريين الخارجيين أكثر استقلالا وهم في أحسن موقع لمراقبة المسيرين والمديرين الداخليين. يبين (Wright 1996)، أن تشكيلة مجلس الإدارة ليس لديها أي تأثير على قرار الإفصاح، وعلى العكس، فإن تشكيلة لجان التفتيش لها الأثر البارز على مستوى الإفصاح. جرب (Dechow, Sloan et Sweeney 1996) و (Abbott et Parker 2000) تأثير تشكيلة مجلس الإدارة على مستوى تسيير النتائج في التقارير المالية. مساهمتهم تحاول تفسير تأثير تشكيلة مجلس الإدارة على التهرب المحاسبي، وتوصلوا إلى أنه لا أثر لها في إطار تسيير النتائج الذي يفترض احترام القواعد المحاسبية.

2-3- التدقيق الخارجي:

من بين السبل التي تكفل جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية، رقابة مدقي الحسابات. بالفعل، فإن التدقيق الفعال المنجز من قبل جهات خارجية، يساعد في تقليل تكاليف المؤسسات بين مختلف أصحاب المصلحة، من خلال تقليل مخاطر الأخطاء أو التقريب في البيانات المالية، أي أنه إذا كان محافظ الحسابات فعالاً (Watts and Zimmeeman 1986)، فمن المتوقع أن تختلف جودة التدقيق باختلاف حجم المدقق (DeAngelo 1981) وأجريت بحوث أخرى عن أثر جودة تدقيق الحسابات على جودة المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها، بما في ذلك دراسات تتناول أثر جودة تدقيق الحسابات على مستوى إدارة الأرباح (Becker, et al. 1998) و (Beasley et Petroni 2001)، وتبين نتائج هذه الدراسات أن مدقي الحسابات من حيث الجودة يميلون إلى الحد من مدى إدارة الأرباح، وبالتالي يمكنهم تحسين جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها. وهناك عوامل خارجية أخرى تتصل بجودة التدقيق، مثل حجم الشركة وسنها

3-2-1- أهمية جودة التدقيق:

- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛
- تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء الجوهرية؛
- تخفيض تكاليف الوكالة في ظل عدم تماثل المعلومة؛
- تدعيم مفهوم الحوكمة لتوفير إجراءات رقابة فعالة؛
- أداة تنافسية جيدة لكسب العملاء؛
- رفع الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية المعلومة.



2-2-3- العوامل المؤثرة في جودة التدقيق:

هناك العديد من الدراسات التي بحثت في تصنيف العوامل وهي:

- عوامل تنظيمية: تتمثل في التخطيط للعملية التدقيقية وتحديد اجراءات العمل والوقت اللازم ومهارة المدقق في تحديد نقطة بداية العمل التدقيقي وكيفية انهاءه؛
- عوامل سلوكية: تتمثل في الأمانة والاستقلالية وأن يكون متعاون ومتكاثف مع أعضاء فريقه، قدرات ذهنية عالية ومتفتحة؛
- عوامل شخصية: تعود للخبرة والتحصيل العلمي، المشاركة في الدورات التكوينية والتخصص في قطاع معين
- مجموعة من الأساسيات العلمية لمهنة التدقيق: تتمثل في الالتزام بتطبيق المبادئ المقبولة عموما وبالأخص الموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية وكيفية اعداد التقارير عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في النشاط.¹

2-3- مؤشرات قياس جودة التدقيق:

تناولت العديد من الدراسات مفهوم جودة التدقيق وقد تم الاعتماد على المؤشرات التالية لقياس جودة التدقيق:

- أتعاب التدقيق: تعرف أتعاب المدقق "بأنها المبالغ او الاجور او الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعمليات التدقيق لحسابات شركة ما، حيث يتم تحديد حجم الاتعاب بموجب العقد.
- إن الاتعاب المنخفضة تعد أحد أسباب انخفاض جودة التدقيق. وعزز ذلك العديد من الدراسات، إن ارتفاع أتعاب التدقيق له أثر إيجابي في معظم الأحيان لأنه كلما ازداد تقدير مبلغ الأتعاب كلما دل ذلك على الاستعانة بمدققين خبراء ومختصين ومؤهلين علميا؛
- فترة الاحتفاظ بالعمل: تتمثل فترة الاحتفاظ بالعمل بعدد السنوات التي يقوم مكتب التدقيق من خلالها بتدقيق القوائم المالية لذات الشركة ويرى البعض أن زيادة فترة ارتباط المدقق بالعمل يجعل المدقق يفقد جزء من استقلاليته وحياده، وذلك لأنه يصبح في نظرهم يتقبل الأمور التي ترغبها إدارة الشركة وكأنهم من أعضاء وموظفي الشركة؛
- الارتباط بمكتب تدقيق عالي: يعد بديلا لقياس جودة الأداء المهني، أحد المتغيرات المستخدمة في أسواق التدقيق في دول العالم النامية بشكل خاص، راجع للطبيعة التنظيمية والهيكلية لهذه المكاتب، إضافة إلى عامل السمعة على فروعها والقيود



- التي تفرض هذه المكاتب واتباع إجراءات رقابية على جودة الاداء؛
- التخصص في الصناعة: وهو ما يسمح له بأخذ القدر الأكبر من التدريب والممارسة في خدمة قطاع محدد من القطاعات التي يخدمها. ويعد التخصص المهني للمدقق أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة التدقيق؛
 - تقديم المدقق خدمات أخرى (الخدمات الاستشارية): من الأمثلة على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق للعملاء خدمات مسك الدفاتر المحاسبية والاستشارات، الضريبية والاستشارات الإدارية. إن تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء يؤثر سلبا مما يضعف صلابتهم أمام ادارة الشركة ذلك لأن تقديم مثل هذه الخدمات يؤدي لاعتماد المدققين على عملائهم ماديا وذلك ما يضع المدققين في الأدوار الإدارية للشركة مما يهدد موضوعيتهم عند القيام بعملية التدقيق؛
 - رأي المدقق: يفترض مستخدمو هذا المقياس أنه كلما ازدادت عدد التقارير المتحفظ فيها، الصادرة عن المدقق، كلما ازدادت جودة التدقيق.
 - وهناك عوامل خارجية أخرى تتصل بجودة التدقيق، مثل حجم الشركة وسنها:
 - حجم المؤسسة: حجم المؤسسة هو عامل محدد مهم محتمل لاختيار مدقق الحسابات الخارجي، ويرجع هذا، إلى وفورات الحجم التي تستطيع أكبر شركات تدقيق الحسابات تحقيقها (مرادفة لانخفاض التكاليف والجهود). تمكن (Piot 2001) و (Lennox 2005) من تبرير وجود ارتباط إيجابي بين حجم العميل واختيار مدقق حسابات خارجي حسن السمعة. يتم قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول للشركات بالاعتماد على البيانات المتاحة في التقارير المالية السنوية. لإزالة أثر تباين عينة الدراسة المتعلقة بحجم الشركة فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
 - سن (عمر) المؤسسة: بعض الأبحاث تظهر أن عمر الشركة هو عامل محدد في تكوين مجلس الإدارة (Yeoh et Jubb 2001) ، (ياه وورل 2005)، وفي زيادة تكاليف المؤسسة (Fleming et McCosker 2005) ، وتظهر هذه الدراسات أن الشركات الأسترالية الشابة تحتاج إلى جودة أفضل في التدقيق الخارجي، والواقع أن الشركات الناشئة حديثاً تطالب بجودة متباينة من التدقيق الخارجي بدافع حقيقة مفادها أنها تواجه منافسة تهدد ديمومة هذه الشركات ونموها.



ومن خلال هذا الاستعراض لبعض الدراسات، حاولنا تحديد المتغيرات والعوامل التي تؤثر في جودة المعلومات المالية المفصح عنها بالرجوع إلى نظرية إدارة المؤسسات.

4- التحليل التجريبي للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والتدقيق وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية:

1-4- منهجية البحث:

في هذا القسم، نقدم إطار الدراسة وعينة البحث ومصادر جمع البيانات ونعرّف المتغيرات وقياسها.

1-1-4 استعراض العينة:

لتحقيق الدراسة التي نقدّمها، تم رصد 85 شركة ذات أسهم، على مدى 3 سنوات من عام 2014 إلى عام 2016، بما في ذلك عدة متغيرات متعلقة بمجلس الإدارة، والتدقيق نتيجة استخدام حوكمة الشركات.

2-1-4 وصف البيانات:

تم جمع معلومات الشركات من البيانات المالية المنشورة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري. أما فيما يتعلق بالبيانات الكمية عن جودة المعلومات المالية، فقد تم جمع البيانات عن خصائص مجلس الإدارة واستنتاجات تقرير مدقق الحسابات من خلال استبيان موجه إلى 85 شركة مساهمة تقع في مناطق مختلفة من الجزائر ممثلة لمجموعتنا. إن طريقة الانحدار اللوجستي الثنائي المستخدمة تجعل من الممكن التحقق من صحة الفرضيات التي حددناها بعد فحص نظري للكتابات المتعلقة بهذه الدراسة مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري.

أ- تعريف المتغيرات وقياسها:

استخدمت نظريات الوكالة (Théorie d'agence) والإشارة (Théorie du signal) وإدارة، و تدقيق الشركات في البحث عن جودة الإفصاح على المعلومات المالية لتحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها (Chtourou, Bédar et Couteau 2001) ؛ (Ashbaugh, Collins et Lafond 2004). اعتمدنا في بحثنا هذا على المتغيرات التي صيغت بنفس النظريات مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة المؤسسية الخاصة بالسياق الجزائري. ومن خلال مراجعة الكتابات التي سبق ذكرها، يمكننا أن نطرح فرضياتنا في فئتين اثنتين:



فيما يلي، نقدم القياسات المناسبة للمتغيرات المختارة في هذه الدراسة، وتشمل هذه المتغيرات: جودة المعلومات المالية، والمتغيرات المرتبطة بآليات الحوكمة الداخلية للشركة، والمتغيرات المرتبطة بجودة التدقيق وعنصر المساهمة.

ب- قياس متغير جودة الإفصاح عن المعلومات المالية:

إن تقدير جودة المعلومات المالية من خلال إدارة النتائج أمر معقد، والواقع أنه من الصعب أن نفهم هذا الجانب من الناحية التجريبية. (Kepsu, Schadewitz et Vieru 2008) يزعمان أن هناك ثلاثة أساليب لتقييم إدارة الأرباح: الأولى سوف تكون مطابقة لنماذج إلغاء تحديد المستحقات الاختيارية، أما الثانية فتتعلق بالنماذج الخاصة بتراكمات معينة، والعنصر الثالث فيبحث الخواص الإحصائية للنتائج. (Nicholson et Kiel 2007) يعتبران أن العنصر الأساسي في أي إجراء لإدارة الأرباح هو قياس السلطة التقديرية الإدارية. ولكن يبدو أن الأرقام المحاسبية، وخاصة النتيجة الصافية، تقدم مظهر من مظاهر الحل. ويُعرّف صافي الدخل بأنه مجموع التدفقات النقدية التشغيلية وعنصر آخر، وهذا الأخير يقابل مجموع المستحقات وتتوافق التدفقات النقدية مع الإيرادات والمصروفات، وبالتالي فإنها الجزء من النتيجة الذي لا يمكن تغييره ولا يمكن التحكم فيه، وبالتالي فإن التلاعب يرد بالكامل في عنصر إجمالي المستحقات، $TAt = Rnt - CFot$ ، غير أنه يختلف مستوى المستحقات حسب جودة النشاط من جهة، والتلاعب المحاسبي من ناحية أخرى، وسوف تسمح لنا هذه البيانات بفصل إجمالي الزيادات إلى مستحقات غير اختيارية لا تختلف إلا مع مستوى النشاط ومستحقات اختيارية تلخص جميع عمليات التلاعب المحاسبي، $TAt = ANt + ADt$.

ومن أحدث النماذج، التي أثبتت كفاءتها واعترف بها العديد من الباحثين، النموذج الذي دعا إلي (Kothari, Leones et Wasley 2005)، استخدم هؤلاء الكتاب نموذج (Jones 1991)، لذلك يمكن وصف نموذجهم بـ "جونز معدل"، وتواجه غالبية النماذج القائمة صعوبة كبيرة في تحديد المستحقات الاختيارية، خاصة في سياق الأداء غير العادي، ومع ذلك، وفي غياب نموذج ذي صلة، فإنهم يواصلون استخدامه. يحاول هؤلاء المؤلفون التغلب على هذه المشكلة من خلال دمج معدل العائد على الأصول (ROA) للسنة t في نموذجهم أو $(t-1)$ ، وهم يأملون أن تعوض هذه النسبة عن تأثير الأداء، عند تقدير حجم المستحقات الاختيارية. ومن هذا سيكون هذا النموذج:



$$\frac{TA_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left[\frac{1}{A_{t-1}} \right] + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_3 \left[\frac{\Delta PPE_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_4 ROA_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\frac{AN_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left[\frac{1}{A_{t-1}} \right] + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_3 \left[\frac{\Delta PPE_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_4 ROA_{t-1}$$

$$AD_t = TA_t - AN_t, \alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$$

تمثل المعايير الخاصة بكل مؤسسة، حيث:

TA_t : مجموع تراكمات الشركة i بالنسبة للسنة t ؛

ΔREV_t : تغير رقم أعمال الشركة i خلال السنة t ؛

ΔREC_t : تغيير في مستحقات زبائن الشركة i خلال السنة t ؛

PPE_t : إجمالي الأصول الملموسة للشركة i خلال السنة t ؛

A_{t-1} : إجمالي أصول الشركة i للسنة $t-1$ ؛

ROA_{t-1} : العائد على أصول الشركة للعام $t-1$.

وفقاً لـ (Francis, Ke et B. 2006) فإن المستوى المرتفع من المستحقات غير الاختيارية يعني ضمناً تدني جودة النتائج المحاسبية وزيادة مستوى المخاطر بين المستثمرين، وهذا المعيار الثاني هو الذي نستخدمه لتحليل جودة المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التمثيلية في العينة التي اخترناها، وهذا الاختيار نابع من حقيقة أن استخدام هذا المعيار أسهل في السياق الجزائري الذي يتسم بسوق مالية ضعيفة التطور. والسمة البارزة للتراكومات أنها تحيل إلى مبادئ المحاسبة التي توفر للمديرين المرونة الكافية بحيث تخضع النتيجة المحاسبية لتقديرهم.

ج - قياس المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة:

فيما يلي، نقدم المتغيرات المتصلة بمجلس الإدارة والتي تتعلق بهيكل المجلس وتكوينه

والأدوار المزدوجة لرئيسه:

- الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام: يؤكد المؤلفون (Dechow, Sloan et Sweeney 1996) و (Cooke et Haniffa 2002) (في دراستهم على تأثير الفصل بين أدوار المدير



- التنفيذي ورئيس المجلس على جودة الرقابة في المجلس. ويقاس هذا المتغير بمتغير ثنائي التفرع يأخذ القيمة 1 عندما يشغل المدير العام منصب رئيس المجلس و0 بصفته في منصب آخر.
- حجم مجلس الإدارة:
- في دراستنا هذه، نعتمد نفس المقياس الذي استخدمه (Dechow, Sloan et Sweeney 1996)، (Peasnell, Pope et Yeung 1998) و (Coulton et Taylor 2001) و (Chtourou, Bédar et Couteau 2001) وقد توصلوا إلى أنه يتم قياس حجم المجلس ببساطة وفقاً لعدد أعضاء المجلس.
- استقلالية المجلس:
- الدراسات التجريبية التي أجريت من طرف (Chtourou, Bédar et Couteau 2001) و (Peasnell, Pope et Yeung 1998)، و (Cooke et Haniffa 2002) و تتفق جميعها على أن نسبة المديرين الخارجيين في المجلس تترجم استقلالية المديرين عن المسيرين، ويعتقد هؤلاء المؤلفون أن هذا المتغير يضمن السيطرة الفعالة على مجلس الإدارة؛ وسوف يعبر عنه بنسبة المديرين الخارجيين مقارنة بحجم المجلس.
- د- قياس جودة التدقيق:
- وجود التحفظات في تقارير تدقيق الحسابات:
- لقياس جودة تدقيق الحسابات، فإننا نعتبر وجود التحفظات في تقارير تدقيق الحسابات كمتغير، فكلما ازداد عدد التقارير المتحفظ عليها الصادرة عن المدقق أكثر ازدادت جودة التدقيق. ولم نجد أية دراسات تتناول صراحة العلاقة بين وجود التحفظات في تقارير تدقيق الحسابات وجودة الإفصاح المالي، حتى لو كانت العلاقة واضحة. ويعتبر رأي محافظ الحسابات الخارجي النتيجة الطبيعية لتقييم البيانات المالية ووسيلة للاتصال بين محافظي الحسابات ومختلف المستثمرين، هذا المتغير ثنائي التفرع، يأخذ القيمة 1 عندما يحتوي تقرير التدقيق على تحفظات، والقيمة 0 في حالة العكس.
- عنصر الارتباط بمكتب عالمي
- لارتباط بمكتب تدقيق عالمي: يعد بديل لقياس جودة الاداء المهني، أحد المتغيرات المستخدمة في اسواق التدقيق في دول العالم النامية بشكل خاص، راجع للطبيعة التنظيمية والهيكلية لهذه المكاتب، إضافة الى عامل السمعة على فروعها والقيود التي تفرض هذه المكاتب واتباع



إجراءات رقابية على جودة الاداء وللتحليل الاحصائي تم منح القيمة 1 إذا كان مكتب التدقيق يرتبط مع مكاتب تدقيق عالمية والقيمة 0 في حالة العكس.

1-4-3 تحليل البيانات: تم إعداد بيانات النموذج باستخدام برنامج SPSS لحساب المستحقات التقديرية لكل سنة، (متغير الاعتماد QRF: جودة الإفصاح عن المعلومات المالية) والبرنامج (R) (برنامج إحصائي يوزعه CRAN) لتحليل الانحدار المتعدد، ويناقش الفرع التالي الإطار الإحصائي للنموذج، أما الخطوات الأخرى فسوف ترد بالتفصيل في الفرع 4-3.

مواصفات نموذج الدراسة:

-2-4

تعتمد جودة المعلومات المالية على خصائص مجلس الإدارة وجودة التدقيق نحدد كذلك النموذج الاقتصادي التالي:

$$QRF = ABS(AD)_i = \beta_0 + \beta_1 (DG_PCA)_i + \beta_2 (TAIL_CA)_i + \beta_3 (PR_ADE)_i + \beta_4 (AS_BIG)_i + \beta_5 (RES_CAC)_i + \beta_6 (TAIL_STE)_i + \beta_7 (AGE_STE)_i + \varepsilon_i$$

QRF=العامل المتغير الذي يمثل جودة الإفصاح على المعلومات المالية؛

ABS(AD)=القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ؛

DG_PCA=متغير ثنائي التفرع يأخذ القيمة (1) عندما يكون المدير التنفيذي للشركة هو أيضا في منصب رئيس مجلس

الإدارة والقيمة (0) في حالة العكس.

TAIL_CA = عدد المديرين في مجلس الإدارة؛

PR_ADE =نسبة الأعضاء الخارجيين؛

AS_BIG = متغير ثنائي التفرع يأخذ القيمة 1 إذا كان مكتب التدقيق يرتبط مع مكاتب تدقيق عالمية و 0 إذا بخلاف ذلك؛

RES_CAC =متغير ثنائي التفرع يأخذ القيمة (1) إذا كانت تقارير محافظ الحسابات تحتوي على تحفظات و(0) إن لم يكن كذلك

TAIL_STE = يُقاس حجم الشركة وفقاً للوغاريتم الطبيعي للإجمالي أصول الشركة؛

AGE_STE = عمر الشركة وهو عدد السنوات التي تم فيها تسجيل الشركة في السجل التجاري+1؛

(β): المعيار المراد تقديره؛



εi: هي متغيرات عشوائية مستقلة موزعة وفقاً لقانون الطبيعي؛
i : رقم الشركة.

المتغيرين (TAIL_STE) و (AGE_STE) هما متغيرا تحكم، ويتم إضافتهما ببساطة إلى نموذج الانحدار لتجنب التحيز في تقدير معاملات النموذج.

3-4- نتائج الدراسة وتفسيراتها:

فيما يلي عرض نتائج التحليلات الإحصائية لدراسة تأثير بعض الخصائص التي يتسم بها مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية التي تنشرها الشركات في العينة المختارة، مركّزين على تحديد منحنى العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة العنصر التقديري للتراكم. ومن الضروري قبل ذلك تحديد المستحقات التقديرية التي ستركز عليها تحليلاتنا الإحصائية.

3-4-1 تقدير المستحقات:

تمثلت التقديرات في تحديد المستحقات الاختيارية في كل سنة مما يسفر عن متغير الجودة المعتمدة في المعلومات المالية الممثلة بالمتغير (AD) الذي نختبر عليه تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة وجودة التدقيق. نذكر أن تقدير هذه العناصر سيتم وفقاً لنموذج جونز المعدل «Kothari» الذي قدمناه سابقاً. وقد تم إنجازه عبر عدة مراحل متعاقبة، قدّرنا أولاً العينة بأكملها، وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها وجود بعض البيانات الشاذة، وبعد إزالة هذه البيانات تحسنت جودة التراجع العام تحسناً كبيراً. بالنسبة لقياس المستحقات الاختيارية، نقوم أولاً بحساب إجمالي المستحقات (مجموع المستحقات TA)، والمستحقات غير الاختيارية لكل شركة i والسنة t وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{it} = RN_{it} - CFO_{it}$$

$$CFO_{it} = RN_{it} + (DAP_{it} + CH_EXTR_{it} - REP_PPV_{it} - PR_EXTR_{it}) - \Delta BFR_{it}$$

ΔBFR_{it}: التغير في صندوق رأس المال المتداول محسوب بإجمالي الأصول الحالية. ΔBFR_{it}

$$= BFR_{it} - BFR_{it-1} \text{ Avec } i = 1 \text{ à } 85, t = 2014 \text{ à } 2016.$$

وثانياً، نقدر الزيادات العادية وفقاً للنموذج:

$$\frac{AN_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left[\frac{1}{A_{t-1}} \right] + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_3 \left[\frac{\Delta PPE_t}{A_{t-1}} \right] + \alpha_4 ROA_{t-1}$$

ثم نقدر المستحقات الاختيارية التي من المرجح أن تنتج عن التلاعبات المحاسبية: $-\frac{AN_t}{A_{t-1}}$

: وفي النهاية، تقاس جودة الإفصاح عن المعلومات المالية بالقيمة المطلقة لـ: $\frac{AD_t}{A_{t-1}}$ ، $\frac{TA_t}{A_{t-1}}$



وعلاوة على ذلك، بعد التحقق من خطية نموذج التقدير وعدم وجود مشكل الارتباط $\frac{AD_t}{A_{t-1}}$ المتعدد بين المتغيرات المستقلة وتجانس التباين الخطي، تمكنا من تحديد مساهمة كل متغير مستقل في النموذج.

2-3-4 نتائج نماذج الانحدار المتعددة:

بعد تحديدنا لمتغير الارتباط: جودة الإفصاح عن المعلومات المالية (QRF)، من الضروري الآن أن نسقطه على المتغيرات التمثيلية لمجلس الإدارة والمتغيرات الأخرى لاختبار فرضيات البحث. وتبرز النتائج التي تم التوصل إليها وجود الملاحظات الشاذة، والمتغيرات المتعلقة بارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب تدقيق عالمية (AS_BIG) ونسبة الأعضاء الخارجيين (PR_ADE)، هذه المتغيرات لا تحتوي على تباينات. ويرد أدناه تحليل ذلك والنتائج المتحصل عليها.

أ- دراسة مدى ملاءمة النماذج الخطية: تم تسجيل القيم (p-value) ببونفروني (Bonferroni) ، (الجدول رقم 1) يشير إلى NA يعني هذا عدم وجود قيمة متطرفة.

الجدول رقم 1: وجود القيم المتطرفة من بين المخلفات المدروسة

Année	Ope	rstudent	p-value Unadjusted	P Bonferonni
2014	124	1.961421	0.055644	NA
2015	267	1.931578	0.059454	NA
2016	5	-1.990489	0.052771	NA

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

قيمة p المسجلة (الجدول رقم 2) خلال السنوات الثلاث المسجلة أعلى من الحد. 0.05، يعني أنه لا يختلف توزيع المخلفات عن التوزيع النظري العادي.

الجدول رقم 2: اختبار الطبيعية لـ "جاك بير"

Année	X-squared	Df	p-value
2014	3.6716	2	0.1595
2015	2.9778	2	0.2256
2016	1.693	2	0.4289

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

الجدول رقم 3: اختبار التجانس (اختبار بروش باقان)

Année	BP	Df	p-value
-------	----	----	---------



2014	4.4422	5	0.4877
2015	4.7998	5	0.4408
2016	14.128	5	0.01481

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

على مدى العامين 2014 و2015، تكون القيم p أعلى من الحد. 0.05 هذا معناه أنه لا يختلف تبان البواقي اختلافاً كبيراً. ومن ناحية أخرى، فإن القيمة p: 0.01481 لعام 2016 أقل من الحد. 0.05 الذي يظهر انتهاكاً لفرضية تجانس التباين. يشير الانحدار على الجذور التربيعية لمتغيرات النموذج إلى أن النتائج تظل ثابتة مما يعني أن انتهاك هذه الفرضية لا يؤثر على النموذج.

قيم p للسنوات الثلاث التي تمت ملاحظتها (الجدول 4) جميعها أعلى من الحد. 0.05، هذا يشير إلى أن قيم البواقي غير مرتبطة.

الجدول رقم 4: استقلالية المخلفات (اختبار الارتباط الذاتي لـ دورين واطسن)

Année	Lag	Autocorrélation D-W	D-W Statistic	p-value
2014	1	0.06776883	1.819743	0.332
2015	1	-0.2367896	2.428031	0.13
2016	1	0.1387375	1.717992	0.282

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

وفي كل سنة من السنوات الثلاث، تقل جميع قيم المتغيرات المستقلة (VIF) (الجدول رقم 5) عن 2، مما يشير إلى غياب كامل للعلاقة الخطية المتداخلة.

الجدول رقم 5: غياب مشكل الارتباط المتعدد (VIF)

Année	DG_PCA	TAIL_CA	RES_CAC	TAIL_STE
2014	1.355188	1.702765	8212131.	1.188468
2015	1.311758	1.479931	1.311758	1.17378
2016	1.174397	1.613744	9720611.	1.290619

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

أ- تقدير معالم النموذج واختبار الفرضيات:

بالنسبة لعام 2014، يوضح الجدول رقم 6.1 أن المتغيرات التنبؤية: DG_PCA ، TAL_CA ، RES_CAC و AGE_STE تمثل إجمالاً 14.14% من التباير في القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ممثلة لجودة المعلومات المالية لـ ABS_AD.

الجدول رقم 6.1: معامل التحديد لسنة 2014

Residual standard error	Multiple R2	Adjusted R2	F-statistic	p-value
2.043 on 49 DF	0.2209	0.1414	2.779 on 5 and 49 DF	0.02748

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R
معامل الانحدار المرتبط بالمتغير DG_PCA 2.146949 موجب وذو دالة إحصائية) $t=3.321$ ، $p=0.0017$). معامل الانحدار المرتبط بالمتغير TAIL_CA (-1.766362) سلبى وذو دالة إحصائية) $t=-2.030$ ، $p=0.0478$). معامل الانحدار المرتبط بالمتغير RES_CAC (-1.766362) سلبى وذو دالة إحصائية) $t=-2.475$ ، $p=0.0369$ ، . وتؤكد نتائج الجدول رقم 6.2 الفرضيات ف1 وف2، وف4

الجدول رقم 6.2: نتائج التقديرات لسنة 2014

Variable	Estimate	Std. Error	T value
Intercept	13.339025	6.015436	2.217
DG_PCA	2.146949	0.646568	3.321
TAIL_CA	-1.766362	0.870268	-2.030
RES-CAC	-2.007744	1.226578	-2.475
TAIL_STE	0.0051496	0.213245	0.241
AGE_STE	0.006636	0.075737	0.088

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R
بالنسبة إلى العام 2015، يوضح الجدول رقم 7.1 أن المتغيرات التنبؤية AGE_STE ، DG_PCA ، TAIL_STE ، TAIL_CA ، RES-CAC، تمثل 28.43% من التباير في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية الممثلة لجودة المعلومات المالية لـ ABS_AD.

الجدول رقم 7.1: معامل التحديد لسنة 2015

Residual standard error	Multiple R2	Adjusted R2	F-statistic	p-value
0.07084 on 48 DF	0.3518	0.2843	5.21 on 5 and 48	0.00067



			DF	16
--	--	--	----	----

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

معامل الانحدار المرتبط بمتغير تحفظات المدقق RES_CAC -0.008779 سلبى ودو دالة إحصائية. (t=-3.633, p= 0.00068). معامل الانحدار المرتبط بالمتغير فصل وظائف المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة إلى المتغير DG_PCA 0.053089 إيجابى ودو دالة إحصائية (t= 2.404, p= 0.02012). معامل الانحدار المرتبط بمتغير عمر الشركة النسبة AGE_STE (0.322228) إيجابى ودو دالة إحصائية (t= 2.169, p= .03808). وتؤكد نتائج الجدول رقم 2.7 الفرضيتين ف1 وف4

الجدول رقم 7.2: نتائج تقديرات سنة 2015

Variable	Estimate	Std. Error	T value	Pr(> t)
Intercept	0.154322	0.202707	0.761	0.4502
DG_PCA	0.053089	0.022082	2.404	0.02012 *
TAIL_CA	0.011768	0.033013	0.356	0.72305
RES-CAC	-0.008779	0.002416	- 3.633	0.00068 ***
TAIL_STE	-0.005784	0.006003	-0.964	0.34009
AGE_STE	3222880.	0.148569	2.169	0.03808*

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

بالنسبة لعام 2016، يوضح الجدول رقم 8.1 أن المتغيرات التنبئية AGE_STE ، DG_PCA ، TAIL_STE ، TAIL_CA ، RES-CAC، تمثل إجمالاً 29.47% من الاختلافات في القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المثلة لجودة الإفصاح عن المعلومات المالية ABS_AD.

الجدول رقم 8.1: معامل التحديد لسنة 2016

Residual standard error	Multiple R2	Adjusted R2	F-statistic	p-value
0.05424 on 45 DF	0.3652	0.2947	5.177 on 5 and 45 DF	0.0007768

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات البرنامج R

معامل الانحدار المرتبط بالمتغير فصل وظائف المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DG_PCA (0.0532189) إيجابى ودو دالة إحصائية (t= 3.227, p= 0.002332)، معامل الانحدار المرتبط بمتغير حجم المؤسسة TAIL_STE (0.0174537) إيجابى ودو دالة إحصائية (t= 3.768, p=



0.000476). معامل الانحدار المرتبط بالمتغير RES_CAC (-0.0419434) سلبى ودو دالة إحصائية ($t = -1.496$, $p = 0.14163$).
. تؤكد نتائج الجدول رقم 8.2 الفرضيتين ف1. وف4.

الجدول رقم 8.2: نتائج تقديرات سنة 2016

Variable	Estimate	Std. Error	T value	Pr> t
Intercept	0.0007424	0.1616327	0.005	0.996355
DG_PCA	0.0532189	0.0164894	3.227	0.002332 **
TAIL_CA	-0.1350861	0.1172634	-1.152	0.25541
RES-CAC	-0.0419434	0.0280367	-1.496	0.14163 **
TAIL_STE	0.174537	0.0046323	3.768	0.000476 ***
AGE_STE	-0.0004917	0.0018341	-0.268	0.789869

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج R

ج- نتائج الدراسة:

بالنسبة لفترة الدراسة 2014-2016، يكون معامل الانحدار المرتبط بالمتغير الذي يفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة DG_PCA هامًا، مما يؤكد الفرضية ف1 ويرتبط الفصل بين أدوار رئيس المجلس والمدير التنفيذي سلبياً بجودة الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية. أما معامل الانحدار المرتبط بالمتغير: تحفظات مدقق الحسابات في التقارير المالية RES_CAC هامًا، مما يؤكد الفرضية ف4 وترتبط تحفظات المدقق سلبياً مع جودة الإفصاح عن المعلومات المالية.

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو البحث في أثر بعض الخصائص التي يتسم بها مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها، في السياق الجزائري. ولإجراء هذه الدراسة، حاولنا أولاً الإسهام في العمل الرائد الذي يمثل الإطار النظري لهذا الموضوع. بعد ذلك، حاولنا تحديد العلاقة بين المتغيرات الخاصة بمجلس الإدارة والتدقيق وجودة الإفصاح عن المعلومات المالية باختبار عينة من شركات جزائرية تتألف من 85 شركة مساهمة على مدى 3 سنوات من 2014 إلى 2016. ولتحقيق هذه الغاية، قمنا بتطوير نموذج يربط جودة المعلومات المالية بالمتغيرات المتصلة بخصائص مجالس الإدارة وجودة تدقيق الحسابات. وتبين النتائج أن الجمع بين وظائف الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤثر تأثيراً إيجابياً وذو دلالة على جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها، لأن



غالبية شركات رأس المال هي في القطاع الاقتصادي، و95% من الشركات الجزائرية هي شركات عائلية. وكذلك وجود تحفظات في تقرير تدقيق الحسابات يؤثر تأثيرا سلبيا وذو دلالة على جودة المعلومات المالية. أما باقي الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة وارتباط المدقق بمكتب تدقيق عالي يبدو أنها لا تؤثر على جودة الإفصاح عن المعلومات المالية. تساهم دراستنا في مجموعة الأبحاث حول تأثير ضوابط حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية. كما تساعد على تحسين دراسة هذه العلاقة في سياق الشركات الجزائرية، على عكس الأبحاث السابقة التي تركز فقط على الشركات المسعرة في البورصة.
قائمة المراجع:

- Abbott, L. J., et S. Parker. «Auditor selection and audit committee characteristics.» *Auditing: A journal of Practice & Theory*, 19(2), 2000: 47-66.
- Ahmed, A., et A. Ali. «Earning management practices from the perspective of external and internal auditors ; Evidence from Jordan and the cost of quality Capital.» *Working paper*, University of Wisconsin-Madison, 2009.
- Ashbaugh, H., DW. Collins, et R. Lafond. «Corporate Governance and the cost of equity Capital.» *Workin paper*, University of Wisconsin-Madison, 2004.
- Beasley, M. S., et K. R. Petroni. «Board independence and audit firm type.» *Auditing : A journal of Praticte & Théory*, 20(1), 2001: 96-114.
- Becker, C., M. Defond, J Jiambalvo, et K. Subramanyam. «The effect of audit quality on earnings management.» *Contemporary Accounting Reserach*, 15,; 1998: 1-24.
- Boone, A.L., L.C Fied, J.M Karpoff, et C.G. Raheja. «The determinants of corporate board size and composition an emporical analysis.» *Journal of Financial Economics*, 85(1), 2005: 66-101.
- Chhoachaharia, V., et Y. Grinstein. «Corporate governance and firm value: the impact of the 2002 governance rules.» *Journal of finance*, Vol. 62(4), 2005: 1789-1825.
- Chiappeta, B., K. Shaw, et J. Wild. *Principles of Financial Accounting*. McGraw-Hill/Irwin, 2009.
- Chtourou, S., J. Bédar, et L. Couteau. «corporate governance and earning management.» *Document de travail*, Université de Laval. 04 2001.
- Cooke, T., et R. Haniffa. «Culture , corporate governance and disclosure in Malaysian corporations.» *Document de travail*. 2002.



- Coulton, J., et Taylor. «The effect of compensation design and corporate governance on the transparency of CEO compensation disclosures.» *Finance-controle*, vol1, N°2, 2001: 57-88.
- DeAngelo, L. «Auditor size and audit quality.» *Journal of Accounting and Economics*, vol.3., 1981: 183-99.
- Dechow, P.M, A.P Hutton, J.H Kim, et R.G Sloan. «Detecting earnings management : a new approach.» *Journal of Accouting Research*, 2012: 275-234.
- Dechow, Sloan, et Sweeney. «Causes and consequences of earnings manipulation: An Analysis of firms subject to reinforcement Action by the Sec.» *Comptemporary Accounting Research*, 1996.
- Fama, E.F. «Agency problems and theory of the firme.» *Journal of political Economy*, Vol;24, 1980: 301-225.
- Fleming, G., et R. McCosker. «Agency costs and ownership structure in Austrlia.» *Pacific-Basin Finance Journal*, 13; 2005: 29-52.
- Francis, J., Ke, et B. «Disclosure of fees paid to auditors and markets valuation of earnings surprises.» *Review of Accounting Studies*, Vol. 11 (4), 2006: 495-523.
- He, L., R. Labelle, C. Piot, et D.B. Thornton. «Board Monitorong, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality : Review and Synthesis of Emirical Evidence.» *Journal of Forensic & Investigative Accounting*, Vol.1(2), 2009: 1-41.
- Jones, J. «Earnings management during import relief investigations. .» *Journal of Accounting Research*, Vol. 29, 1991: 193-228.
- Kepsu, M., H. Schadewitz, et M. Vieru. «Performance of analysts earnings forecasting: Evidence from the Finnich emerging markets 1987 - 2005.» *ETLA discusions paper*, N°. 1160, 2008.
- Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield. *Intermediate Accounting*. 12th ed, 2005.
- Kothari, S. P., A. J Leones, et C. E. Wasley. «Performance matched discrctionary accrual measures.» *Journal of Accounting and Economics*, I 39(1), 2005: 163-197.
- Lennox, C. «Management ownership and firm size.» *Contemporary Accounting Research*, 22(1), 2005: 205-227.
- Mezghani, A., et A. Ellouze. «Gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financière.» *Comptabilité et Environnement*, 2007.



- Nicholson, G. J., et G. C. Kiel. «Can directors impact performance? A case based test of three theories of corporate governance .» *Corporate Governance : An International Review*, Vol. 15(4) , 2007: 585-608.
- Peasnell, K.V., P.F. Pope, et S. Yeung. «Outside directors, board effective ness and earning management.» *Working paper Lancaster University*, 1998.
- Piot, C. «Agency costs and audit quality : evidence from France.» *European Accounting Review*, 2001: 461-499.
- Shipper, K, et L Vincent. «Earnings Quality.» *Accounting Horizons*, 2003: 97-110.
- Tariverdi, Y., M. Moradsadehfar, et M. Rostami. «The effect of earnings management on the quality of financial reporting. UK.» *African Journal of Buisness Management*, Vol. 6(12), 2012: 4603-4611.
- Van Best, F., G. Braam, et S. Boelens. «Quality of financial reporting : measuring qualitative characteristics.» *Nice Working*, 2009: 90-108.
- Watts, R., and Zimmeeman. *Positive accounting theory*. Englood Cliffs,: Prntice-Hall, 1986.
- Wright, DW. «Evidence on the relation between governance characteristics and the quality of financial reporting.» *working paper , University of Michigan*. 1996.
- Yeoh, E., et C. A. Jubb. *Governance and audit quality: is these an association?* 2001.
<http://accounting.rutgers.edu/raw/aaa/audit/midyear/02midyear/papers/yeoh&jubb.htm>.
- الصبان، محمد سمير. دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي. بيروت: الدار الجامعية. 1996.
- القاضي، مأمون حمدان: حسين. المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008.
- حنان، رضوان حلوة. النموذج المحاسبي المعاصر. عمان ، : الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 .
- رزق، عادل. الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 2009 ،
- سفير، أحمد زغدار: محمد». خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية AS/IFRS. المجلد 84، العدد 07 2009.
- عباس، حمدي عبد المنعم عوض الله. محمد عبد العزيز حجازي، محمود. تحليل ونقد القوائم المالية. القاهرة: دار الكتب المصرية. 1993 ،



فرج زوينة بن. «الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية». الملتقى الوطني الأول مستجدات الالفية
الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة. 5. 2007.
ناجي - الحالي وليد. المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي. عمان: دار حنين. 1996،